الله وان خفي وجه حسنه علينا وايضا لما علم انه لا قبح منه والجور
والظلم قبح فلا يثبت افعاله واقواله يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد
ولا غرض بفعله العوض الامر الباعث للفاعل على الفعل فهو للحكم الاول
للفاعل وبه يصير الفاعل فاعلا ولذلك قيل ان العلة الغائية علة
فاعلية لفاعلية الفاعل والله تعالى اجل من ان يفعل عن شيء او
يتكمل بشيء فلا يكون فعله معللا كعرض وايضا كل من يفعل لعرض فوجود
ذلك العرض بالنسبة اليه اولى من عدمه فلو كان لفعله تعالى غرض لزم
كونه مستكملا بغيره وهو ذلك العرض واورد عليه انه يجوز ان الاولوية
راجعة الى غيره تعالى لا اليه تعالى فلا يلزم الاستكمال بالغير ورد بانه لو كان
حصول الاولوية لغيره وعدم حصوله لغيره متساويين بالنسبة اليه تعالى
لا يكون باعثا له بديهة وان كان حصوله اولى له تعالى يوم الحدوث والذكور
وما يشاهد من ان الشخص قد يفعل فعلا ليقع غيره فانه في الحقيقة يفعله
ليقع نفسه فانه انما يفعل اذا كان يقع ذلك الغير اولى واحسن بالنسبة
اليه من عدم يفعله مثلا اذا احسن الى غيره لثواب الآخرة ولكونه
محبوبا له او متوقعا منفعة ما وان احسن اليه للرحم والعطوفة اليه

علمه فلا زلاله رقة القلب اللازم للجنسية كمن سعد حيوانا من المهلكة فهو
بالحقيقة لازلاله الم الرقة عن نفسه والمعتزلة اثبتوا الفعل لغرض
ويمكنوا بان الفعل اما لغرض عث وهو عبث فلا يجوز على الله تعالى
ورد بان البعث هو الحامل على الفائدة والمصلحة لا المحال عنه والغائم
ايضا مشتملة على حكم ومصالح لا يحيط بكنهها الا عالم بالفعل
كما اشير به قوله راعي الحكمة فيما خلق وامر واوقع فيها المنافع وكشف
عن بعضها باعث له تعالى على الفعل فان كانت معلومة له تعالى كما ان من
يوسف غرسا لاجل الثمرة يعلم رب المنافع الآخر على ذلك الغرس كما
كالاستظلال به والانتفاع باغصانه وغيرهما على ان الباعث له على
ذلك الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه
تعالى بمنزلة ماسوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والآيات والاحاديث
الموهمة بالعلل والاغراض مأولة بتلك الحكم والمصالح واذا اتضح
ذلك علمت ان ما اله شارح المقاصد من ان الحق ان تعليل بعض الافعال
لا سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح كايجاب الحدود والكفارات
وتحريم المسكرات وما اشبه ذلك وما يعمه بانه لا يخ من افعاله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)